

اجرى الحوار: انطوان فرح

رأى نائب كتلة تيار المستقبل، الدكتور غازي يوسف، ان لبنان يعيش نظريا تحت مظلة اتفاق الطائف، لكنه يخضع فعليا لشروط اتفاق الدوحة، والتي فرضت على اللبنانيين بقوة السلاح بسبب ما جرى في ٧ ايار. واعتبر النائب يوسف، في حديث اجرته معه مجلة «الصيد»، ان الوزير جبران باسيل كان فاشلا في ادائه في وزارة الاتصالات، وقد حولها من وزارة اقتصادية الى وزارة امنية، وان عودته الى الوزارة نفسها تعتبر كارثة...

عودة باسيل كارثة

• هذه كانت المآخذ على باسيل، من وجهة نظرك، السؤال، اين اصاب باسيل اذن؟
- اذا اجرينا مقارنة بين السلبات والايجابيات في اداء باسيل، فانا اعتبر في المحصلة ان ادائه سيئ، وان المحاولة الوحيدة الجيدة هي انه خفض التعرفة، لكن كان عليه اجراء خفض تدريجي، توكله عملية ناشطة لتوسيع الشبكات، لكي لا يصبح الخفض على حساب تراجع جودة الخدمة المقدمة الى المستهلك. لان تراجع نوعية الخدمة قد يؤدي عمليا الى زيادة حجم فواتير المستهلك، لا خفضها كما يأمل. من هنا، اهتم لاقول ان اداء باسيل في الوزارة لم يكن جيدا، لانه سيئ الوزارة، وصارت تستخدم في الامن اكثر مما تستخدم في الاقتصاد، وعودة باسيل الى الوزارة ستكون بمثابة كارثة.

• كيف تقرا اذا ما يردده حلفاء باسيل من انه نجح في وزارته، وعلى هذا الاساس تتم المطالبة باعادة توزيعه في الاتصالات؟
- باسيل لم ينجح، وما يقال عن نجاحه هو مجرد تقييم سياسي وليس واقعا.

اهمية اقتصادية

• ما اهمية وزارة الاتصالات لكي تشكل عقدة اساسية تحول دون تأليف الحكومة. وهل هي اهمية اقتصادية ام امنية؟
- نحن نعتبر ان هذه الوزارة، واذا ما تمت ادارتها من قبل وزير متخصص، يتعاون مع الهيئة الناظمة، ويبدأ بتطوير هذا القطاع، وينفذ خطة الخصخصة كما ينبغي، عندها سنتمكن من ايجاد حوالي ثلاثين الف فرصة عمل جديدة. وعلى سبيل المثال، نحن اليوم بحاجة الى شبكة تواصل حديثة مع الخارج، في حين ان باسيل يصر على حصر هذا التواصل عبر شبكة

• بوصفك متابعا خبيرا في ملف الاتصالات، كيف تقييم اداء الوزير جبران باسيل حتى الآن؟ ما له وما عليه؟
- الحكم استمرارية. وبعض ما قام به الوزير جبران باسيل كان بمثابة استثمارية لما حضر له الوزير السابق مروان حمادة، في اطار المشاريع الاصلاحية المتعلقة بوزارة الاتصالات. وقد فوجئت مؤخرا بالبعض يقول ان الوزير باسيل نجح في وزارته، وان لديه مشاريع لتحسين «ليبيا تليكوم»، كأن يحولها الى شركة مستقلة مثل اوجيرو. لذلك، اريد ان اوضح ان باسيل قام فقط باستكمال ما كان قائما من خطط بالنسبة للهيئة الناظمة و«ليبيا تليكوم». وقد وقع صدام بين باسيل والهيئة الناظمة للاتصالات، لان الوزير عرقل عملها ورفض منحها الصلاحيات لكي تباشر اعمالها. كما تصرف باسيل على اساس انه طرف مع بعض الشركات ضد الهيئة الناظمة، وهذا ليس من حقه. بالنسبة لهيئة «ليبيا تليكوم»، كان يفترض بالوزير باسيل ان يطلب من مجلس الوزراء تعيين مجلس ادارة، لكي تتمكن من مباشرة عملها، لكنه لم يفعل. في المقابل، اتخذ باسيل قرارين: القرار الاول قضى بخفض التعرفة، وهو قرار صائب من حيث المبدأ، لكن الخفض كان ينبغي ان يتم بشكل تدريجي، لان خفض الاسعار يزيد الضغط على الشبكة، وكان يفترض توسيع الشبكات لاستيعاب الزيادة. وقد وعدنا باسيل بانه سيتم توسيع الشبكات في ستة اشهر، لكن هذا الامر لم يتم، وحتى الآن لم يتم انجاز التوسعة.

كذلك اخطأ باسيل في استدرج العروض لتشغيل شبكة «الفا» وقد عمل على ارساء الاستدرج على شبكة «اوراسكوم»، وطلب منها ان تعين مديرا عاما تابعا له. وهذا امر غير مقبول. واستغل هذا الوضع لتنفيذ عملية توظيف سياسي لاتباعه.

حزب الله وأمل
يمنعان توزيع رأي
شيعي من خارجهما
فضيحة محطة
الباروك طمست
لأنها تخص سياسي
من ٨ آذار

اوجيرو.

• بالمناسبة، هناك من يتهمكم بالسعي الى الخصخصة، فهل هذه تهمة ام انها خطة معلنة وافقت عليها الدولة اللبنانية، وعرضتها في مؤتمر باريس ٣، ضمن برنامجها الاصلاحية؟
- لا طبعاً، الخصخصة خطة معلنة. واكثر من ذلك، اريد ان اشير الى وجود حوالي ٥٠٠ مليون دولار، خصصت للبنان في مؤتمر باريس ٢ مجمدة حاليا بسبب عدم تنفيذ باسيل لبعض الاجراءات الضرورية المتعلقة بالهيئة الناظمة. وهناك مثل آخر، فقد قررت الدولة اللبنانية

نائب كتلة المستقبل غازي يوسف لـ «الصيد»:

الوزير جبران باسيل فاشل وعودته الى الاتصالات كارثة

من ضمن خطة متكاملة للربط على مستوى التوتر العالي. لكن ما جرى، ان هذه الوزارة تسلمها دائما وزراء من الطرف الآخر، وقد استفادوا من تلميحات وتنقيحات لمصالحهم، واهملوا عن قصد تنفيذ خطة انشاء المعملين وبقية تفاصيل الخطة. ما نقوله اليوم هو انه لا يجوز الا تتمكن الحكومة من تأمين الكهرباء للمواطن ٢٤ على ٢٤. ولدينا خطة متكاملة للوصول الى هذه المرحلة، وقد وافق عليها الوزير محمد فنيش في حينه. هذه الخطة عرضناها في «باريس ٢» ونالت دعم وموافقة الدول المانحة، التي تعهدت بدعمنا شرط ان نلتزم بتطبيق الخطة التي قدمناها لهم.

• انتم تقولون انكم تبنون جسورا من الثقة مع كتلة التغيير والاصلاح، الا تثقون بهم لتنفيذ هذه الخطة في حال تسلم احد وزراءهم هذه الحقيبة؟

- هذه الوزارة معهم اليوم. وقد رأينا ما فعله الوزير طابوريان، اذ انه وضع الخطة في الجارور، وبدأ يعرض افكارا جديدة مثل شراء مولدات جديدة. ومن هنا، نحن لا نتق بأن هذا الفريق يمكن ان يلتزم بتنفيذ خطة الاصلاح اذا تسلم هذه الحقيبة، وبالتالي سيبقى وضع الكهرباء على ما هو عليه.

«باريس ٣»

• اين اصبح تنفيذ مؤتمر «باريس ٣»؟
- عندنا حاليا مجموعة مشاريع قوانين لتنفيذ «باريس ٣» مجمدة في مجلس النواب، لان الرئيس بري يرفض تسلم هذه المشاريع، ومن ضمنها ١١ مشروع قانون تتعلق بوزارة الطاقة، على اعتبار ان رئيس المجلس يقول ان هذه المشاريع احيلت الى المجلس من قبل حكومة غير شرعية.

محطة الباروك

• اين اصبح ملف محطة الباروك الذي اثار ضجة كبيرة؟

- عليك ان تسأل الوزير باسيل الذي سكت عن هذا الملف، بعدما تبين له ان حلفاء له في السياسة هم الذين يستفيدون من هذه المحطة. في البداية حاول ان يلعب دور البطولة، ومن ثم تراجع وانكفأ عندما عرف الحقيقة.

وزارة الطاقة

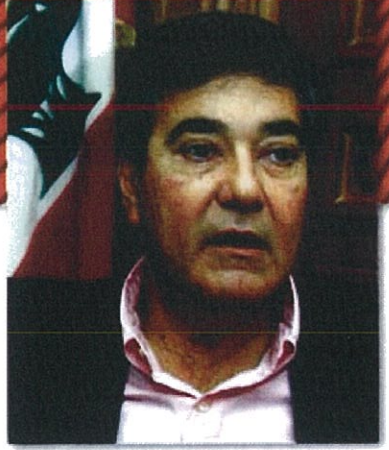
• لماذا تصرون على ان تكون وزارة الطاقة معكم؟
- هذه الوزارة لم يتسلمها فريقنا منذ التسعينات عندما قرر الرئيس الشهيد رفيق الحريري تأهيل هذا القطاع، ومعالجة مشاكله. والخطة كانت تقضي بانشاء معملين لتوليد الطاقة على الغاز في دير عمار في الشمال، وفي الزهراني

في «باريس ٣»، بيع رخصتي الخليوي الى القطاع الخاص. وعندما وصل باسيل الى الوزارة كان سعر هاتين الرخصتين حوالي خمسة مليارات دولار. اليوم اصبح سعر الرخصتين نحو مليار ونصف مليار فقط.

لماذا؟

- لان السوق تغير، وانخفضت الاسعار. بما يعني، اننا كنا امام فرصة ادخال خمسة مليارات الى الخزينة، ولم ننتهزها. اليوم ضاعت هذه الفرصة. الوزير باسيل يعيق عملية نقل المعلومات بين لبنان والخارج. ما فعله باسيل هو انه حوّل هذه الوزارة الاقتصادية الى وزارة امنية، حتى انه صار يسمح لنفسه بأن يقول، ان من يحمي شبكة الاتصالات هذه هو حزب الله وسلاحه. وهذه الشبكة التي كانت محدودة جغرافيا معينة تمددت لتشمل كل لبنان، بمباركة الوزير الحالي.

نعيش تحت حكم الدوحة بسبب تهديد السلاح



الشريك يتعامل معنا على اساس اننا لا نزال رهينة، وكما فرض علينا شروطه في الدوحة نتيجة ٧ ايار، فانه اليوم يريد فرض شروطه بالظروف نفسها.

السلاح هو المشكلة

• ما يقوله الطرف الآخر معاكس تماما. فهم يعترضون لان فريقكم يضع فيتوات على عدد من الوزارات، ولا يوافق على اسنادها اليهم. لماذا؟

- ما نقوله هو ان الانتخابات افرزت واقعا معينا، وصار هناك اكثرية واقلية، وعلينا ان نحترم هذا الواقع. وقد سمعنا من قبل سماحة السيد حسن نصرالله يقول، فلنذهب الى الانتخابات وليحكم من يريح. اين اصبحنا اليوم؟ ربحنا الانتخابات وممنوع علينا ان نحكم.

• في الواقع، المعارضة تقول لكم، اما ان تشكلوا حكومة اكثرية، او عليكم تلبية شروط الشراكة لكي نوافق على الدخول معكم في حكومة ائتلافية؟

- هذا هو ظاهر الامور. لكن الواقع غير ذلك. ولكي نكون صريحين علينا ان نعترف بان البلد يتمتع نظريا بنظام ديمقراطي، لكنه يخضع فعليا لهيمنة السلاح، وهذا هو لب المشكلة.

• هل تعتبر ان لبنان يعيش اليوم تحت مظلة اتفاق الطائف، ام يخضع لالتزامات اتفاق الدوحة؟ وهل نحن في مواجهة ازمة حكم ام نظام؟

- نحن نواجه ازمة حكم. نظامنا قابل للحياة، ولكن وجود السلاح، والتهديد به، بالاضافة الى الانقسام المذهبي الحاد السائد في البلد، يعطل النظام. وبالمناسبة اشير الى ان الطرفين الشيعيين، حزب الله وحركة امل، لم يسميا سعد الحريري لرئاسة الحكومة، ومع ذلك ممنوع عليه ان يسند حقيبة وزارية الى شيعي من خارج حزب الله وامل. حتى الشيعي الذي سيتم توزيعه في حصة رئيس الجمهورية، يجب ان يحصل على موافقة من حزب الله. في ظل هذا الانقسام، هناك خوف من تأليف حكومة من الاكثرية سوف يدعي هؤلاء انها حكومة غير ميثاقية كما حصل سابقا، وادى ذلك الى الاعتصام واستباحة البلد، واحداث ٧ ايار التي اجبرتنا على الذهاب الى الدوحة حيث فرضت علينا شروط. لذلك، اؤكد اننا نعيش حاليا ازمة حكم، ونعيش نظريا تحت مظلة الطائف في القضايا التي تناسب فريق ٨ آذار، ونخضع عمليا لشروط اتفاق الدوحة. ■

• ما الحل لهذه المشاريع القوانين؟
- لا اعرف. هناك حوالي مائة وسبعين اقتراح قانون مجمدة في المجلس، ولا نعرف ماذا سيكون مصيرها. لكن يجب ان يكون هناك حل لهذه الازمة.

وضع الحريري

• انتقلا الى الوضع السياسي، البعض يعتبر انه تم اضعاف الرئيس المكلف سعد الحريري، من خلال ما جرى في المداولات لتشكيل الحكومة. وبالتالي فان الحريري سيدخل الى السلطة ضعيفا. ما رأيك؟

- الرئيس المكلف انسان ذكي وصبور، وهذا الوضع لا يؤدي الى اضعافه. وهو يحاول ان يثبت قدراته على ايجاد تركيبة حكومية قادرة على النجاح، برغم الظروف الصعبة التي يعرفها الجميع.

• اذا بقيت الطريق مغلقة امام الرئيس المكلف، فماذا سيكون الحل؟

- لا توجد حلول. وضع سعد الحريري اليوم يختلف قليلا عن وضع الرئيس الشهيد رفيق الحريري. فالرئيس الشهيد كان يحمل لبنان مثل لوح من الزجاج، يحميه ويتلقى السهام من كل الجهات بسبب هذا الموقف لحماية البلد. لكن الاوضاع تغيرت اليوم، ولم يعد سعد الحريري قادرا على حمل لوح الزجاج لوحده، فهو يحمله من طرف، ويدع المعارضة او فريق ٨ آذار يحمل اللوح من الطرف الآخر. وبالتالي فان مسؤولية الحفاظ على البلد تقع على الجميع، وليس على سعد الحريري لوحده.

عرقلة داخلية

• من وجهة نظرك، هل المعوقات داخلية ام خارجية؟
- اعتقد انها معوقات داخلية اكثر مما هي خارجية.

• من هو الطرف المعرقل. هل هو العماد عون الذي تجري معه المفاوضات حاليا؟

- ما نشهده اليوم يدل على ذلك. اذ ما معنى ان يقول لنا شركاؤنا في البلد، وبعدهما تقول لهم ان يدك ممدودة باتجاههم في مسألة تشكيل الحكومة انهم يريدون الحفاظ على مكاسبهم السابقة، والانطلاق منها لتشكيل الحكومة. ويشترطون اما الحصول على الحقايب نفسها، او الحصول على افضل منها. هل هذا الاسلوب، يوصل الى تشكيل حكومة؟ كان يفترض ان نبدأ معا، مع شركائنا، عملية تشكيل الحكومة بتوازن. لكن مع الاسف، هذا

خيارات ضيقة

• ما هي الخيارات الواقعية اذا تعذر تشكيل حكومة. هل هو الاعتذار، ام تشكيل حكومة اكثرية؟

- الاعتذار غير وارد من حيث المبدأ. ما اعتقده ان الاوضاع ستستمر على ما هي عليه اليوم، الى ان يشعر من يعرقل بأن البلد لا يستطيع ان يستمر هكذا. عندها يمكن تشكيل حكومة.

• اذا كانت الازمة طويلة، فهل سيصار الى اقتراح تعديلات، ما تتيح لحكومة تصريف الاعمال تسيير شؤون البلد والناس؟

- هذه المسألة تحتاج الى تعديلات دستورية، وهذا امر صعب. فحكومة تصريف الاعمال لا تستطيع ان تتخذ قرارات مهمة. مع العلم اننا